

ملاحظات نقدية من موقع التضامن

مع المقاومة الفلسطينية في غزة

■ **حميدي العبدالله**

من الصعب سَوق ملاحظات نقدية إزاء المقاومة الفلسطينية، وهي تخوض أقدس وأشرف معركة نياية عن العرب جميعهم، بكل معسكراتهم، ويكون الأطفال والنساء والشيوخ ضحايا الوحشية الصهيونية المنفلتة من عقابها.

لكن، إذا كانت هذه الملاحظات هي في مصلحة المقاومة الفلسطينية، ومن موقع الحرص عليها لا التآمر والتواطؤ مع العدو ضدها، وإذا كانت هذه الملاحظات تصب في خانة ترشيدها أداؤها، وتعظيم تضالها، وتفعيل أداؤها، فلا بأس من البوح بهذه الملاحظات حتى وإن كانت نقدية وجاءت في ذروة العدوان والتكالب التأمري على المقاومة.

الملاحظة الأولى: كثير من أداء الفضائل العسكري كانت الموجه له الاعتبارات الإعلامية أكثر من الأداء الاستراتيجي الحصيف الذي تتخلبه معركة شرسة مع عدو غاضم، في ظل توازن قوي يجعل في مصلحة العدو الذي يملك جيشا كبيرا، ومخزونا هائلا من الأسلحة والذخائر، وقدره تدمير رهيبه، ودعم دولي غير محدود، وعمق تمثله أنظمة عربية حبيبت مصالحيها في الحكم كل رؤية للبعد الميدني للقضية الفلسطينية، والحاجة للوقوف إلى

جانب الشعب الفلسطيني المظلوم.

الملاحظة الثانية: ظهر هذا الأداء الذي يحاكي الاعتبارات الإعلامية بالمسارعة إلى تقليد ما قامت به المقاومة في لبنان في عدوان تموز عام 2006، من دون مراعاة الحسابات والمراحل التي حرصت عليها قيادة المقاومة في لبنان حيث أطلقت مفاجاتها بصورة متدرجة مع تصاعد العدوان وامتداده زمنيًا،

حروب المحاور وتصفية الحسابات

والمبادرة المصرية

■ **راسم عبيدات - القدس المحتلة**

وأضح أن ما يحصل على ساحة قطاع غزة ليس عدوانا مهيجا يشن على الشعب الفلسطيني لفرض مشروع سياسي عليه فحسب، بل ثمة صراعات وتصفيات حسابات تتم بين أكثر من طرف ومحور تتشابه مصالحها حينًا وتفترق حينًا آخر، وهذه الصراعات وتصفيات الحسابات التي يدافع الشعب الفلسطيني عنها ثمنها دماء وشهداء وخسائر كبيرة في الممتلكات، وهي جرائم حرب بامتياز وإبادة جماعية. إنها صراعات تدور ويشارك فيها أكثر من طرف فلسطيني وعربي وإقليمي ودولي، ونظرا إلى تلك الجوارح الثلاثة المتصارعة هناك، نرى أنها تلقى حينًا وتفترق حينًا آخر، تبعا لرؤية وأهداف ومصالح كل طرف من تلك المحاور المتصارعة، ويعكس ذلك نفسه على المبادرة المصرية التي قدمت لتثبيت تهدئة بين قوى المقاومة الفلسطينية وحكومة الاحتلال المعتدية والقبول بها ملقما طرحت، إلا أنها رفضت لكونها لا تلبّي الحد الأدنى من شروط المقاومة، ولكن ما كان مقبولا لا تريد العودة إلى المربع الأول بعد كل عدوان، بل تريد أن تتمّ معالجة جوهرية لأصل المشكلة الاحتلال والحصار.

لدى تحليلنا واقع الصراع والمجابهة الجارية الآن في قطاع غزة نجد أن محاور الصراع مختزلة في ثلاثة محاور، في مقدمها محور ايران وسورية وحزب الله، ثم محور قطر وقطر وحركة «الإخوان المسلمين»، محور مصر والسعودية والإمارات العربية والأردن والسلطة الفلسطينية. هذه المحاور تلقى مسيلا في ساحة وتفترق في ساحة أخرى. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يلتقي المحوران الأول والثاني في الإبقاء على حماس قوية وخرجوها من المعركة منتصرة وغير خاسرة، فالمحور الأول يريد من ذلك أن يتعزز حضوره ودوره وتأثيره من خلال انتقال حماس من المحور الثاني إلى محورها، بعدما تولدت قناة لدى معظم قادة حماس بأن المحور الذي انتقلت إليه لم يقدم إليها سوى الوعود والشعارات، في حين أن المحور الثاني زوّدها الأسلحة وتقنيات تصنيعها، ما مكّنها من الصمود وتوجيه ضربات موجعة إلى دولة الاحتلال. أما المحور المحور الثاني فيريد أن تستعيد حماس شعبيتها وجماعيتها فلسطينيا وعربيا وإقليميا، ارتباطا بمشروع «الإخوان المسلمين» الذي تعرّض لانتكاسة كبيرة في أكثر من ساحة عربية، وتحديدا في مقلع مصر، وكذلك في سورية وغيرها من الأقطار العربية. ويقف هناك المحوران على طرفي نقيض في ما يتعلق بالمعارك والحروب الدائرة في العراق وسورية. كذلك يلتقي المحوران الثاني والثالث ويتقاطعان في الوقوف ضد النظامين العراقي والسوري، ويعلمان جاهدتين على إسقاطهما وتعبير جميع سبل الدعم المادية والعسكرية والسياسية والإعلامية والبشرية لهذا الهدف، في حين يفتقران ويختلفان في الموقف من النظام المصري وحركة حماس، فمحور تركيا - قطر يقف ضد النظام المصري الحالي الذي جاء على أنقاض نظام «الإخوان» الذي كانت تدعمه وترتاع تركيا وقطر وقرّفا إلى جانب حركة حماس. في المقابل تقف السعودية والإمارات العربية والسلطة الفلسطينية والأردن إلى جانب النظام المصري وضدّ حركة حماس من منطلقات سياسية وتتاضق مع أهدافها ومصالحها.

هذه اللوحة المعقدة والمتشابكة من المصالح

والصراعات وتصفية الحسابات، لا بدّ من أن تكون

متصارعة حول المبادرة المصرية لتثبيت التهدئة.

وقبل تناولها لا بدّ من القول إن هذه المبادرة أتت

أقرب إلى الاتفاق الذي وقع في تشرين الثاني 2012

برعاية مصرية تركية قطرية، واعتبرته حماس آنذاك

نصرا إليها، وتحدثت المبادرة الآن عن وقف جميع

الأعمال العدائية البرية والجوية والبحرية ضدّ قطاع

البناء

التقرير الأسبوعيّ لمراكز الأبحاث الأميركية

حروب المعتدي لن تحلّ أزماته...

قراءة أولية في خيار الحرب البرية على قطاع غزة

عرباً عن اعتقاده أنه «قد يتمّ تمديد فترة المفاوضات، أو انهيارها، أو التوصل إلى اتفاق يفاجئ الجميع، وتمثل بمجموعها تحديات صعبة للسياسة الأميركية». وأضاف «أن مهارة الجانب الإيراني وصبره يدفعاننا إلى القول إنّه من غير المرجح التوصل إلى اتفاق من دون تنازلات مهمة تقدمها الولايات المتحدة، ما يعني

أن أي اتفاق سيرعرض على الكونغرس والحلفاء في الشرق الأوسط وربما على دول أخرى في فريق 5 + 1 وينظر إليه كامر واقع، وإبراز الحرب كخيار قائم».

التحليل

دشنت الحكومة الأميركية هاجسها الدائم «دعم إسرائيل» بطلب مجلس الشيوخ في 17 تموز الجاري تخصيص مبالغ إضافية «عاجلة» قيمتها 621 مليون دولار تحت سقف تعزيز وتطوير أداء منظومة الدفاع الصاروخي «القبّة الحديدية»، تلاه إعلان «إسرائيل» عن بدء «الاجتياح البري لقطاع غزة بقصف مدفعي ثقيل شاركت فيه قوات مشاة ومدرّعات وهندسة ومدفعية واستخبارات، بإسناد جوي وبحري. والعلمية

ستستمر من أسبوع إلى 10 أيام تقريبا». وتضمن «تعليمات لضرب الأنفاق التي تتوغل من قطاع غزة، والتسلل الخطير الى أراضي إسرائيل». على ما جاء في البيان الرسمي الصادر في القدس المحتلة مساء ليلة الخميس، 17 من الجاري.

ما نحن في صدهه هو إبادة للثام عن اسراف التوقعات وليّ عنق الحقائق والمبالغة في الجوانب السياسية والعسكرية، خاصة في ضوء حالة الاسترخاء والتخاذل الرسمي، عربياً وإقليمياً ودولياً، وميل وسائل الإعلام غلى تلقف كل ما يصدر من تضخيم، ملثما يحدث في جميع الحروب من دون استثناء.

منذ بدء العدوان «الإسرائيلي» على قطاع غزة هللت وسائل الإعلام الأميركية و«الإسرائيلية» لفاعلية منظومة «القبّة الحديد» في اعتراض الصواريخ المتجهة إلى تجمعات المستعمرين الصهاينة والمؤسسات الرسمية؛ تخلّلتها إشارات باهتة تُنفّد تلك المزاعم، أبرزها على لسان استاذ العلوم والتقنية في معهد ماساتشوستس التقني - إم آي تي - المرموق، تيد بوستول، إذ قال: «إن معدل اعتراض صواريخ القبّة الحديد كان متدنياً جدا - وربما بحدود 5 في المئة أو أقل». ويضيف بوستول في أحدث دراسة له نشرها يوم 15 تموز الجاري أنه سيثبت صدقية ما توصلت إليه أبحاثه السابقة عام 2012 بعد العدوان على غزة. كذلك نتاج مفاصلة للعدوان الحاصل، وهي تدل على أن أداء القبّة الحديد بعد عام ونصف عام تقريبا ربما لم يتحسن». مستدركا أن أبحاثه لا تزال جارية.

موضعا أن المهمة المنوطة بأي منظومة صاروخية تكمن في تصدي الصواريخ المعرض للראس الأمامي المتفجر للصاروخ القادم وتدميره. أما إذ اصطدم رأس الصاروخ المعرض بالجزء السفلي من الصاروخ القادم فكل ما يستطيع إنجازه هو إلحاق الضرر بانبوب المحرك الصاروخي وهو عبارة عن أنبوب فارغ وليس له عمليا أي تأثير في حصيلة المواجهة بين الجسم المتفجر والجسم المعرض.

الخبير العلمي في شؤون الطاقة النووية، جون مكلين، ذهب أبعد من زميله بوستول إلى القول إن «القبّة الحديد عبارة عن سلاح لحملات العلاقات العامة»، إذ أن كلا الأمرين يستند إلى أحدث ما تنتجه التقنية الحديثة من وسائل وابتكارات، مضيفا أن هذه الحملة من شأنها «تحويل مجرى الاهتمام (العالمي) بعيداً عن الكلفة البشرية للغارات والقصف «الإسرائيلي» لقطاع غزة». الصحف الصادرة في الكيان الصهيوني صباح الثامن عشر من تموز الجاري أوردت الأحصائيات «المخيفة» الآتية: عدد الصواريخ التي أطلقتها المقاومة الفلسطينية بلغ 1,344 صاروخاً؛ رصدت منها 263 محاولة اعتراض. أي أن النسبة «القصورى» لا تتعدى 19.56 في المئة وهي نسبة أدنى بكثير من زعم الأجهزة الرسمية بأنها تراوحت بين 84 و 90 في المئة.

في اليوم نفسه، حذرت صحيفة «هآرتس» الحكومة من أن عليها «التفكير مرتين، ثمرة مرات، مئة مرة (قبل أن تقرر) دخول قوات برية إلى قطاع غزة». في أعقاب استدعاء الحكومة الصهيونية مزيدا من قوات الاحتياط، (8000 عنصر)، ليبلغ مجموعها نحو 70000 جندي تحت السلاح.

ورد في معظم تقارير الصحف المذكورة أن القيادة العسكرية للكيان الصهيوني «أن العملية البرية ستؤدي الى تصعيد إطلاق الصواريخ على «إسرائيل» في المدى القصير، وأن ضباط الجيش «الإسرائيلي» الكبار هم الأقل رغبة في الحرب ..»

في البُعد السياسي، تمّ الترويج للغزو البري «المحدود» للقطاع بأنه ثمرة رفض حركات المقاومة الفلسطينية لما سمي بالمبادرة المصرية لوقف القتال، والتي وافقت عليها «إسرائيل» فور الإعلان عنها وسعيها إلى وضع حصرها في مواجهة الجانب المصري الذي قبل إغنه بتخصم بمباركة أميركية. الرفض الفلسطيني القاطع للمبادرة حصل لخلوها من أي ضمانات توقف العدوان وتردعه مستقبلاً، وتهميشها المطالب المطروحة من ضرورة فتح جميع المعابر وإنهاء الحصار على القطاع، فضلاً عن إعادة «إسرائيل» جميع المعتقلين الذين حُرّروا في صفقة شاليط، وعدم العودة إلى صيغة «الهدوء مقابل الهدوء» التي تعين المعتدي وتخلو من ضمانات حقيقية.

البُعد المستحضر في «المبادرة» هو إعادة الاعتبار إلى السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس، ليقطف ثمار صمود غيره وتضحياته واستعادة بعض أوجه سلطته على القطاع، أبرزها وضع طواقم قواته الأمنية على معبر رفح «فيلادلفي» المشترك مع مصر. كذلك لا يجوز إغفال البعد السياسي والاعتبارات الداخلية في مصر التي لا تزال تواجه تجليات «التنظيم الدولي للإخوان المسلمين» ومقره في تركيا، بدعم وتأييد من إمارة قطر، وهما جهدان لاستعادة «مجد» سلطة حكم «الإخوان» القصرية، من جانب، والأهم أن تركيا وقطر تحفظتان بعلاقات مميزة وعلنية مع «إسرائيل» وتُسوّقان تفسيهما كطرفين يستطيعان لعب دور الوسيط بين حركة حماس و«إسرائيل»، سيما أن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل يقيم في قطر ويكّن ودا جما لحزب «الحرية والعدالة»

أبرز المواضع التي شغلت الاهتمام السياسي والإعلامي والبحثي الأميركي كان الجدل حول «الهجرة غير الشرعية»، وأحدث تجلياته المتمثل في الحرب البرية الخارجية الأميركية حيال منطقة الشرق الأوسط.

يتناول قسم التحليل العدوان «الإسرائيلي» على غزة، وأحدث تجلياته المتمثل في الحرب البرية واستدعاء نحو 70.000 من عناصر الاحتياط، تم على دفعات متتالية. التطوّرات الميدانية المتسارعة لا تعين الاستشراف المستقبلي، بيد أن جملة من التواتر وفي مقدّمها تضخيم الشعب الفلسطيني على المقاومة وتحقيق انتصار على أرضه تدفع المرء إلى المراهنة على المواقف الميدنية المتسكمة بحق الشعوب في مقاومة المحتل وعدم إيلاء «الجهود الدبلوماسية» اهتماماً يفوق الأولوية في الميدان؛ يعززها الإنجازات النوعية من إطلاق الصواريخ إلى مدى غير مسبوق يطول رقة فلسطين المحتلة كافة، وتكبد المعتدي وحلفائه خسائر غير مسبوقة.

ملخص دراسات مراكز الأبحاث ونشاطاتها:

فلسطين المحتلة

اعتبر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية أن العدوان على غزة «لن يجدي نفعاً، ومن شأنه الإبقاء على الحالة الراهنة في الأبعاد الاستراتيجية والحقائق على الأرض، إذ صدّد الطرفان جهودهما من دون أفق». وأضاف أن الأرجح استخدام الطرفين الجولة الحالية كمقدمة لجولة اشتباك محبلة، إذ من المستحيل استساعة ما حققه أي منهما على نحو لموسم. ويتعين على «إسرائيل» التعاضب مع ديمومة حالة عدم اليقين وتحمل مغامرة الاتهامات باستخدامها القوة المفرطة التي لا مفر منها».

مؤسسة هاريتاج تناولت العدوان من منظار ظاهرة «الإسلام المتطرف»، إذ أن حماس تتقاطع مع رؤية أبي بكر البغدادي، في رأيها، فهي «حرب صفوية» تؤدي إلى فرض دولة إسلامية مستبدة، وإطلاقهما العنان لأعمال عنف مروعة تصفية خصومهم وفرض رؤيتهم القاسية للنموذج الإسلامي».

اعتبر معهد المشروع الأميركي أن لا مفر للطرفين من التوصل إلى الهدنة التي لن يكون مردودها سهلا على حماس كي تقبل بأي نموذج لوقف إطلاق النار من دون ترك انطباع بأنها تقدم تنازلات له «إسرائيل»، وهناك القليل من السيناريوات المتاحة أمام حماس تتيج لها حفظ ماء الوجه والظهور بأداء أفضل مما كانت عليه قبل نشوب الأزمة».

معهد ويلسون تطرق إلى آلية المفاوضات التي من شأنها «أن تقضي إلى صيغة تهدئة مقابل تهدئة بالكاد ترتقي إلى صيغة مقبولة، بيد أنها أكثر واقعية من سواها»، مجبداً التوصل إلى اتفاق بين الطرفين أسرع الممكن درء «لوقوع مزيد مروع من الضحايا المدنيين، فيخلاف ذلك سجد أفسنسا أمام مزيد من تصعيد لرفع القاسية للنموذج الإسلامي».

العراق

شدد معهد كارنيغي على أنه ينبغي النظر الى الأزمة العراقية «بإبعادها السياسية وليس وفق التباينات الدينية. إذ أنها ليست صراعاً مذهبياً يجذ جذوره في تطوّرات القرن السابع». وأضاف أن تمدّد تنظيم «داعش» الميدانية وانتصاراته تمت «بحكم واحتضان وحلفائه من قبل السكان السنة في الموصل وتكريت والفلوجة، وليس بدافع تأييد الممارسات المثيرة للاشمئزاز.

وكان أشد ما يشوهد ردود فعل الحكومة المركزية ضدهم بدلاً من الخشية من الميليشيات السنية. فالسنة عانوا منذ بضع سنين التهميش وممارسات الاضطهاد

وغياب سلطة القانون وانتشار الفساد على أيدي

الحكومة المسيطر عليها من قبل نظرائهم الشيعة».

الاستراتيجية الأميركية

حذّر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الحكومة الأميركية من الاستمرار في إدارتها للصراع في الشرق الأوسط وفق قاعدة القول المُأثّر «عدو عدوي صديقي، إذ إننا لا نواجه عدواً منفرداً، بل ثلاثة أعداء على الأقل: (الرئيس السوري بشار) الأسد، (رئيس الوزراء العراقي نوري) المالكي، وخليط من جميع تنظيمات «داعش» والعناصر السنية المعادية في سورية والعراق. فضلا عن الخصم اللدود إيران، وتنامي التوترات بين الولايات المتحدة وروسيا». وأشار إلى أنه يتعين على المسؤولين الأميركيين التحلي بقول مأثور مغاير: «صدقاً نأ ينبغي المحافظة عليهم كأصدقاء، في الأردن وتركيا و«إسرائيل» والسعودية والإمارات والكويت والبحرين وقطر ومصر وعمّان.»

معهد كانتو تناول الاستراتيجية الأميركية من خلال مشحئّن متحمّلين عن الحزب الجمهوري: راند بول (كينتاكّي) وريك بيري (تكساس) إذ قال الأخير إنه «ليس في وسعنا التفاوضي عمّا يحصل في العراق، لا سيما سيطرة «داعش» على مساحات واسعة من شرق سورية وغرب العراق وقد أصبح ذلك يمثل تهديداً خطيراً للولايات المتحدة».

اعتبر المجلس الأميركي للسياسة الخارجية أن الولايات المتحدة فشلت في سياستها لتقويض مصادر تمويل الإرهاب، قائلاً: «القضاء التام على مصادر التمويل والنشاطات الإرهابية المرافقة يعتبر ضرباً من المستحيل، بينما في الإمكان تعزيز إمكانات الأجهزة الأمنية والاستخبارات لتقفي أثر الأموال، وسنصل إلى نتيجة أن وقف مصادر التمويل السريّة سيرجم المجموعات الإرهابية من شريان الحياة.»

الإرهاصات الشعبية في العالم العربي

اعتبر معهد هدسون «أن ما بدأ «ربيعاً عربياً» تحوّل إلى صحوّة إسلامية، وتشهد على ذلك النجاحات الأخيرة للدولة الإسلامية، أو نموذج صوتيتين تشتبكان بمرآة ضد بعضها البعض». ويرى أنه نظرا إلى حالة الاستقطاب المذهبية الحادة بين السنة والشيعة «فإن الأمر يتدرج صعوبة، وصيغة الشرق الأوسط الكبير تميل نحو صراع طائفي أشمل وأعمق».

ايران

تناول معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى المفاوضات الدولية حول الملف النووي الإيراني،

أراء

الحاكم في تركيا، ويجهد هو الآخر نياية عن «التنظيم الدولي للإخوان» لانتزاع ورقة إغلاق معبر رئيسيا وإعلاميا من معبر «إجراج نظام السيسي شعبيا وإعلاميا وإقليميا»، طمعا في تكريس «السيطرة الفعلية لحماس على قطاع غزة».

قوى المقاومة استبقت تلك المؤشرات كلّها الرامية الى وأد تضحياتها واتخذت زمام المبادرة ونجحت في إقصاء كل من تركيا وقطر، للحظة، ورفضت اختزال المقاومة بفصيل منفرداً، وتصر على دور أساسي لمصير لاعبّات عديدة لا يجوز إغفالها أو القفز فوقها.

يُشار في هذا الصدد الى ما صرّح به الناشط والباحث الدكتور ابراهيم علوش: «ما سبق قد يضع انصار المقاومة ومناهضي الصهيونية في معضلة سياسية، فهم لا يمكن أن يؤيدوا إغلاق معبر رفح أو حصار غزة بطبيعة الحال، ولا يمكن أن ينجزوا خلف المشروع «الإخواني»-القطري-التركي في الإقليم، ولا يمكن أن يرضوا بأن يدفع الشعب العربي الفلسطيني مجدداً ثمن الصراعات الإقليمية، ولا بأن يتعرض أمن مصر أو أي دولة عربية للتهديد، ولا بأن تُشن حملات ضد جميع الفلسطينيين في بعض وسائل الإعلام المصرية من دون أي تمييز. فالموقف المبدئي يجب أن يكون أولا وقبل كل شيء دعم المقاومة ومناهضة العدو الصهيوني بلا تحفظ، كتأبث لا محيد عنه، وهو ما يمثل مصلحة قومية عليا تصغر أمامها جميع التناقضات الأخرى. كذلك لا بد من الإصرار على وقف التطبيع وإغلاق السفارات وإعلان بطلان المعاهدات مع العدو الصهيوني، ومنها معاهدة كامب ديفيد، ولا بد من التعامل مع الصراع مع العدو الصهيوني كمسألة أمن وطني مصري لأن ما يحصل في الإقليم من صراعات وفتن وتفكيك ولقائل يقدم العدو الصهيوني، ولا بد من تقديم جميع وسائل الدعم إلى الشعب العربي الفلسطيني في مواجهة العدو الصهيوني، في غزة وفي غيرها، وفي ذلك تسهيل حركة الأشخاص والبضائع عبر معبر رفح وغيره طالما العدوان الصهيوني مستمر».

حيفيّات العدوان على غزة

دارت الدقائق الأولى من صباح السبت 19 تموز، ثمة اشتباكات عنيفة مع قوات «الجيش الذي يقهر وينذ»، وبدء عربات حقيقية ضد قوات غازية، أمام عدو لم يحصد سوى المزيد من الضحايا المدنيين، أطفالاً وتينوخاً، نساء ورجالاً، وإفناء عائلات باكملها. وحمل بيان صادر عن سرايا القدس، الذراع العسكرية لحركة الجهاد الإسلامي، الآتي: «سرايا القدس تستولي على رشاش الدبابة المستهدفة (ميركافا بصاروخ مضاد للدروع) في بيت حانون واعتراكا كمالمة لاسلكية تؤكد وجود قتلى بين الجنود، من القوة الغازية؛ كما استولت على عتاد عسكري يعود إلى عدد من الجنود الصهاينة في أحد محاور الاشتباك، وفجرت دبابة ميركافا ثانية في بيارة «أبورحمة» في بيت حانون شمال القطاع. وسبقت البيان سلسلة صليات من صواريخ قوى المقاومة على التجمعات والمستوطنات الصهيونية فيها.

كما تواترت تصريحات لقادة الكيان الصهيوني، ساسة وعسكريين، تتوعّد سكان القطاع بالويل والثبور وعظائم الأمور من أن «الهجوم البري قد يمتد على نحو أوسع». الصحف الصهيونية الصادرة عشية التوغّل البري أشارت إلى حالة الانقسام والارتباك في الصف القيادي قائلة: «كل من (رئيس الوزراء بنيامين) نتنياهو، وزير الحرب موشيه) يعلون ورئيس الأركان (بيني) غانتس لم يرغبوا في الدخول في عملية برية، لكنهم انجزوا إليها»، وحثت «هآرتس» حكومة نتنياهو على إسراع الخطى «بحثاً عن شريك (فلسطيني) شجاع للتسوية، إذ أن أفضل شريك للتسوية هو مروان البرغوثي».

يجمع الخبراء العسكريون الغربيون على أن زخم الاندفاع «الإسرائيلي» سيصب على منطقة بيت لاهيا، شمال القطاع، التي انطلقت منها الكمّية الأكبر من الصليات الصاروخية، بغية القضاء عليها أو الحدّ من قدرتها، وتوسيع المسافة الجغرافية الفاصلة بين مصدر الإطلاق والهدف في المستوطنات المحيطة بقطاع غزة. ما يجعله ويقر به هؤلاء وأقرانهم في الجانب الصهيوني هو مواقع التصنيع وتخزين صواريخ المقاومة التي عجزوا عن إيقافها أو تحديدها مواقعها بشكل دقيق.

لجأ الإعلام الصهيوني، على عادته، إلى التلمظين المخادع لمستوطنيه بأنه قضى على نحو 60 في المئة من مخزون تصنيع الصواريخ وورشها، وزعم أن قدرة المقاومة الفلسطينية «لا تتعدى إنتاج 30 صاروخاً شهرياً»، وتبلغ وفق إعلاناته 1344 صاروخاً؛ أي أن تعويض ذاتيا سيستغرق نحو 44 شهراً!

أحدث إعلان صادر عن كتائب القسام، الذراع العسكرية لحركة حماس، أوضح أن الصناعات العسكرية الفلسطينية أعدت نحو ربع مليون قنبلة يدوية وضعت تحت تصرف «فتيان الشعب الفلسطيني ليرجموا بها العدو»، وأضاف الإعلان أنه تم تعويض خسائر العتاد كلها منذ بدء المواجهة، ما يرسل خطابا صريحا إلى سائر المعنيين بأن العدوان واجه الفضل تلو الفضل، والمعركة البرية التي بدأت وتنتظرها قوى المقاومة ستحدّ من فعالية سلاح الطيران إلى حد بعيد. في المحصلة، رفضت فصائل المقاومة كافة بشدة ما يروج لتفصيل الهدنة بصيغة عام 2012، مصرّة على حقها في إلزام الطرف المعتدي وحلفائه بشروط المقاومة، محذرة من تجاوز دورها والقفز فوق تلبية المطالب الإنسانية.

استجابت دولة الإكوادور الصديقة سريعاّ لنداءات الشعب الفلسطيني واستدعت سفيرها من تل الربع احتجاجا على العدوان «الإسرائيلي» على الشعب الفلسطيني فور بدء «الاجتياح البري» وتضاعف موجة الاحتجاجات والتظاهرات المؤيدة لفلسطين عبر العالم، والدول الغربية خاصة، يقابلها صمت مروع في الدول الأقرب جغرافيا لفلسطين.